

وجهات نظر

ازدواجية التقاضي: في نقد القوة

جاد برزيلي *

التقاضي كحلبة سياسية- اجتماعية

إسرائيل هي واحدة من أكثر المجتمعات لجوءاً للتقاضي على وجه الأرض، وتضم أعلى نسبة من المحامين للفرد الواحد، مقارنة بالديمقراطيات الأخرى (برزيلي 2008، 2010).¹ وعلى الرغم من ذلك، قد يُنظر إلى التقاضي وعملية التغيير الاجتماعي باعتبارهما مفهوماً يشكلان اجتماعهما سوية تناقضاً واضحاً. فالتقاضي هو عملية تنبؤاً فيها المحكمة مكان الصدارة، وتتناول -في أساس ما تتناول- مسألة فضّ نزاعات محدودة بمفهوم قانوني ضيق، في حين أنّ التغيير الاجتماعي يشكل في معظم الأحيان محصلة إصلاح سياسي شامل. وفي الوقت الذي يحتلّ فيه المحامون دوراً بارزاً في عملية التقاضي، فإنّ المنظمات الاجتماعية والسياسية هي التي تُؤدّ الإصلاحات الاجتماعية.

أظهرت الدراسات أنّ قدرة عملية التقاضي على إحداث التغيير الاجتماعي/القانوني هي، في أحسن الحالات، قدرة متواضعة شديد التواضع، وأنّ أيّ تغيير من هذا القبيل هو -في المعتاد- شديد المحدودية. قليلة نسبياً هي الحالات التي أدت إلى إحداث تغييرات تتجاوز بجوهرها الانجاز القانوني الفوريّ المحدّد الذي تم تحصيله من خلال عملية التقاضي.² سأتناول في ما يلي العتبات الاجتماعية-

¹ Barzilai, Gad. "The Ambivalent Language of Lawyers in Israel: Liberal Politics, Economic Liberalism, Silence and Dissent." In Terry C. Halliday, Lucien Karpik, and Malcolm M. Feeley (eds.) Fighting for Political Freedom: Comparative Studies of the Legal Complex and Political Liberalism (Hart Publications, 2007) pp. 247-279; Also published in Hebrew in Ha'Mishpat (September 2010) 9 (1): 195-225

² المرجع ذاته.

السياسية التي قد تُحوّل دون تحوّل التقاضي إلى إجراء مُعين للأقليات التي تحاول إحداث التغيير، والحسابات القانونية الاجتماعية-السياسية التي ينبغي أن توجه قرارها حول استخدام عملية التقاضي.

في نقد أسطورة التقاضي

لا تزال متناوئية عملية التقاضي محدودة على المستوى الاجتماعي، على الرغم من التزايد في عدد المنظمات غير الحكومية التي تلجأ إلى مثل هذه العملية وتعاضم تأثيرها على المجتمع تبعاً لذلك. وعليه، إنّ معظم المنظمات غير الحكومية العربية الفلسطينية في إسرائيل ليس لديها نزعة للتقاضي، ولا يمكن للغالبية العظمى من أصحاب المظالم الاجتماعية تمويل الوصول إلى محامٍ أصلاً.³ ينتمي غالبية من يلجأون إلى عملية التقاضي في معظم البلدان إلى شريحة الميسورين (أصحاب النفوذ والبرجوازيين)، لا إلى شريحة معلمي الإمكانات من محدودي الدخل والبروليتاريا.

وبالمقارنة مع بعض سبل العمل السياسي الأخرى، إنّ عملية التقاضي ذات كلفة مادية باهظة، لا تستطيع الغالبية العظمى من الناس تحملها. التقاضي وسيلة تلجأ إليها النخبة في نضالها الاجتماعي السياسي، وهي نادراً ما تكون في منأى عن المصالح الاقتصادية للطبقة الاجتماعية. يتطلب التقاضي المجتمعي (المرافعة الجماهيرية) -على سبيل المثال- آليات تنظيمية قوية، ونبعاً لا ينضب من الموارد المادية. ومن هنا، يبقى التقاضي -في أحيان كثيرة- بعيداً عن متناول من هم في أشد الحاجة إليه. لا أبتغي إلغاء جميع مزايا التقاضي، إلا أنّ استخدام هذه الوسيلة يتطلب منا التعامل بروح النقد مع ذلك الإحساس الطاعي، ذي الطابع الاحتفالي الذي تُؤسسه وسائل الإعلام، والسياسيون،

Barzilai, Gad. 2003. Communities and Law: Politics and Cultures of Legal Identities. Ann Arbor: University of Michigan Press.

McCann W. Michael. 1994. Rights at Work: Pay Equity reform and the Politics of Legal Mobilization. Chicago: The University of Chicago Press;

Sarat Austin, and Scheingold Stuart. 2001. Cause Lawyering and the State in Global Area. New York: Oxford University Press.

Shamir Ronen and Neta Ziv. 2001. "State-Oriented and Community Oriented Lawyering for a Cause: A Tale of Two Strategies." in Sarat Austin, and Scheingold Stuart. Cause Lawyering and the State in Global Area. New York: Oxford University Press. pp. 287-304.

³ Barzilai, Gad. 2003. Communities and Law: Politics and Cultures of Legal Identities. Ann Arbor: University of Michigan Press.

علاوة على ذلك، ثمة عدد لا يُحصى من المشكلات الاجتماعية والسياسية التي من الصعب ترجمتها إلى لغة قانونية، وأيّ اختزال كهذا يختلف من حيث المدلول عن اللغة الاجتماعية/السياسية التي تتناول نفس المشكلات. وعلى هذا النحو، مثلاً، إنّ المشاعر الوطنية المكبوتة والفاقة ليست أموراً قابلة للمقاضاة على نحو متواتر. ويدرك المحامي/ة أنّ عليه/ا أن يُعرّف/ تعرّف هذه القضايا المحورية من خلال هياكل خطابية وقانونية تركز على مبادئ الحقوق، والواجبات والالتزامات المدنية، وسيادة الأدلة القانونية. يولد تحدّد كهذا مشكلة من نوع آخر قد تكون قابلة للحلّ في قاعة المحكمة، لكن حلّها سيحصد غلة لا تُصيف ضحية الضائقة الاجتماعية-السياسية المحددة ولا تغنيها عن جوع. وقد تساعد عملية التقاضي العرب الفلسطينيين في إسرائيل على تحقيق المزيد من المساواة في مخصّصات الميزانيات العامة للتعليم. ولكن ذلك لن يساهم إلاّ بالقليل في تحسين نوعية ومستوى التعليم التي تتيحهما الدولة اليهودية للفلسطينيين العرب. الأثمان الاجتماعية والسياسية المنبثقة عن صياغة المشاكل الاجتماعية السياسية بلغة قانونية ليست بالهامشية، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في الحسابات الاجتماعية-السياسية القانونية التي يستخدمها أبناء الأقلية.

ليس من النادر كذلك أن تُفضي مسارات تقاض باهظة الثمن وطويلة الأمد إلى علاجات قضائية ذات طابع فضفاض، وغير قابلة للتطبيق على النحو الذي يؤثر على السلطة التي تتميز بنزعة عدائية تجاه الفلسطينيين.⁵ يجب فهم التقاضي في سياقه الديمقراطي التداولي. يمكن لمجهود الأقلية الذي يبذل في القضايا القانونية أن يحول اهتمام الرأي العام من الجدالات الجوهرية حول القضايا الملحة، إلى صراعات حول التقاضي بحدّ ذاته. من هنا فإنّ التقاضي، كأداة سياسية، قد يلحق الضرر بقدرتنا على تطوير الديمقراطية التداولية (Deliberative democracy).

⁴ Haltom, William and McCann, W. Michael. 2004. *Distorting the Law: Politics, media, and the Litigation Crisis*. Chicago: The University of Chicago Press.

⁵ Rosenberg, N. Gerald. 1991. *The Hollow Hope: Can Courts Bring about Social Change*. Chicago: The University of Chicago Press.

لا يمكن للأقليات أن تنظر في مسألة رغبتها في اللجوء إلى التقاضي (وطريقة هذا التقاضي) دون الاعتراف (الضمني) بشرعية الدولة. تلك معضلة بارزة لدى الأقليات القوميّة، كما هي الحال لدى الفلسطينيين العرب في إسرائيل: إذ كيف لنا أن نحصلّ العدالة من خلال منظومة الدولة القانونيّة دون منح الشرعيةّ للأيديولوجيا التي تقوم عليها تلك الدولة الإثنية؟ قد يفضلّ المحامون عدم تسليط الضوء على قضية ما انتهت بانتصار قانوني، وذلك بغية سدّ الطريق أمام طرح الدولة القوميّة لادّعاءات قد تؤثر سلبيًا على مستقبل الأقلية. وعليه، فإذا كان للعرب الفلسطينيين أن يكسبوا قضية ما في المحكمة العليا من خلال طرح ادّعاءات تتعلّق بالأمن القومي، فمن المرجّح أن تُحيد ادّعاءاتهم هذه من خلال الادّعاءات التي تطرحها الدولة حول الأمن القومي. ما يترتب عليه الأمر هو أنه بمقدور الأقليات طرح قضايا ذات أهميّة ثانويّة / مشاكل من التصنيف الثاني في المحكمة ما دام القيام ذلك يتجنّب تناول مسألة الشرعيّة.

وفقًا لذلك، يمكن للأقلية أن تطعن في عوارض سياسة التمييز، ولكن ليس في المنظومة التي تُديم وتكرّس الظلم التمييزيّ بحدّ ذاته. وإذا قرّرت الأقلية أن عمليّة التقاضي هي التي توجّه وتقود إستراتيجيتها الاجتماعيّة السياسيّة، فإنها قد تُهمل بذلك خيارات المقاومة الاجتماعيّة الأخرى (كالعصيان المدنيّ -على سبيل المثال). وقد تقوم الأقلية باستخدام وسيلة العصيان، واتباع نهج المقاضاة في الوقت ذاته (وإن كان الأمر مستبعدًا) حتّى حينما تتعلّق الأمور بمسائل متباينة. قد يقوم التقاضي بتطوير خطاب يسلّط الضوء على حقوق محدّدة، ويدعو إلى تخصيص الموارد على نحو أكثر عدلًا، غير أن احتمال حدوث إصلاح اجتماعيّ سياسيّ مهمّ في هيكلية قوّة الدولة القوميّة سيبقى متدنّيًا.

لا يمكن اعتبار التقاضي آلية غير ضروريّة بالمرّة في خضم النشاط السياسيّ الجماعيّ. لكن رغم ذلك، من المهمّ أن تكون القوّة هي السياق الخطابيّ الرئيسيّ لتأويل عمليّة التقاضي. التقاضي هو بمثابة عمليّة تراكميّة تعتمد بالغ اعتمادٍ على تطوير الوعي العامّ من خلال الإعلام، ولن تكون هذه

العملية ناجحة إلا إذا حفزت الدولة على تبنيتها. قد تؤثر السياقات المختلفة على تباين اعتبارات الأقليات، في ما يتعلق بأوان ومدى وجوب تفضيل المقاومة ضدّ عنف الدولة - إيديولوجياً كان أم جسدياً- على اتباع نهج التقاضي، فضلاً عن أوان وحالات سرّيان مسائل الحقوق . ما يلائم الأقلية الكاثوليكية في أيرلندا الشمالية، أو الباسك في إسبانيا، لا يلائم بالضرورة الفلسطينيين في إسرائيل، والعكس بالعكس. موقف الفلسطينيين العرب في إسرائيل بالغ الحرج. ففي واقع تتراجع فيه قوّة البرلمان (الذي يخضع لرقابة صارمة من قبل حكومة تعتمد على تآلف يهودي صرف)، قد يسهل النظر إلى التقاضي كنوع من العمل المحبّد، على الرغم من أوّجه القصور المهمة المترتبة عن مثل هذا النشاط.

الخلاصة

التقاضي هو نسق سياسيّ مركّب ومراوغ من النشاط الجماعي ، وينبغي فهمه كجزء من التفاعل مع الدولة الإثنية . قامت الدول الإثنية بشرّعة التقاضي واستقطبت تعاون المحامين، ولكن ليس من منطلق تبني إحساس أعمق بأهمية نزعة المساواة. يدرك القضاة وغيرهم من السياسيين حق الإدراك أنّ التقاضي هو سلاح ذو حدين، وليس مجرد درع للوقاية. قد يخفف التقاضي من مشاكل الأقليات، ولكنه في الوقت ذاته قد يشكّل أسوأ أعدائهم الاجتماعيين. الحلّ الوحيد يكمن في تفعيل التقاضي بدرجة محصورة في سياق أوسع من الحسابات الاجتماعية السياسية القانونية، بحيث يُخضع حفل خيارات العمل الجماعي لتقييم نقديّ دائم من قبل أفراد الأقلية .

* جاد برزيلي هو أستاذ القانون والعلوم السياسيّة والدراسات الدوليّة، في جامعة واشنطن وفي كليّة الحقوق في جامعة حيفا. يمكن الاتصال به عبر البريد الإلكترونيّ التالي: gbarzil@uw.edu